منصة راي

. حقوق الملكية الفكرية .. المسكوت عنه

عباس داخل حسن – هلسنكي

يعد الكتاب مصنف او سلعة اقتصادية وابتكارية فكرية يتمتع بحقوق الملكية **مثل كل الاختراعات والنماذج الصناعية والعلامات التجارية والأغاني والموسيقى والرموز ، ولا تختلف حقوق الملكية الفكرية عن حقوق الملكيات الأخرى. فهي تمكن مالك الحق من الاستفادة بشتى الطرق من عمله الذى كان مجرد فكرة ثم تبلور إلى أن أصبح في صورة منتج. ويحق للمالك منع الآخرين من التعامل في ملكه دون الحصول على إذن مسبق منه. كما يحق له مقاضاتهم في حالة التعدي على حقوقه والمطالبة بوقف التعدي أو وقف استمراره والتعويض عما أصابه من ضرر.**

وقد اقرت حماية الملكية "لحماية الملكية الصناعية" لاول مرة في باريس عام 1883 م وفيما بعد اقرت اتفاقية "برن" باضافة اليها حماية المصنفات الادبية والفنية عام 1886م ، وتدير المنظمة العالمية للملكية الفكرية" ومقرها جنيف وتشرف على تطبيق كلتا المعاهدتين وتلزم الدول الموقعة عليها مراعاة "WIPO" "ويبو بنودها والنظر بالنزاعات الخاصة بحقوق الملكية الفكرية وضمان حقوق اصحاب المصنفات الادبية على حقوقهم المالية والمعنوية وتشمل الحقوق المجاورة للمترجمين والجهات ذات العلاقة الاخرى .

ومن اصل 22 دولة عربية وقعت عشر دول فقط على الاتفاقية الانفة الذكر ومع ذلك لاتلتزم هذه الدول ببنودها او التحايل عليها ونتيجة ضعف التشريعات في عالمنا العربي وسكوت اطراف العلاقة عن حقوقهم او مصادرتها او التلاعب بها بات الامر بعيد المنال على اصحاب الحقوق .

وماحدث اخيرا من نزاع بين المترجم الذائع الصيت" صالح علماني" و"دار المدى للنشر والتوزيع" فضح الكثير عن ما يجري من فوضى وكشف احابيل وخيوط تلاعب وغش على مدى عقود ومن اطراف مختلفة بالمصادرة والتلاعب بحقوق الملكية الفكرية في الوطن العربي على وجه الخصوص ولم يك هذا الاول والاخير وبات الموضوع مشرع الابواب وعلى الجميع اعادة الاعتبار النظر بحقوق الملكية لحماية اصحاب

المنتج الابداعي بشتى صنوفه وايقاف نزيف المصادرة والسرقة والنهب والعبث بحقوق الاخرين والتي تحط بقسوة من المشهد الثقافي والفكري .

- نزاع صالح علماني ودار المدى

كشف النزاع الدائر بين المترجم المشهور صالح علماني ودار المدى ان حقوق الملكية الفكرية هي من الشكليات وعبارة عن سطرين تكتب في اول صفحة من المطبوع وفارغة المضمون القانوني والاخلاقي الذي يحتم على الناشر والمؤلف والمترجم باحترامها ومراعاتها طالما يعي تبعاتها القانونية .

طالب علماني دار المدى" بحذف اسمه عن جميع الاعمال التي ترجمها للدار " للروائي غابريل غارسيا ماركيز" مادام ان المدى تطبعها قرصنة بلا احترام لحقوق مؤلفيها" متهما المدى بالقرصنة والسرقة .في حين ردت دار المدى ان علماني اوهمهم بانه حاصل على موافقات المؤلفين لترجمة اعمالهم .

." ورد علماني الكرة مرة اخرى على المدى " ان من واجب الدار لا المترجم الحصول على حقوق النشر

تبدو القصة ملتبسة بعد رد الوكيل الادبي لغابرييل غارسيا ماركيز من خلال الوثائق التي حصل عليها موقع "ضفة ثالثة الثقافي" من وكالة كارمن بالثيس – الوكالة التي تحتفظ بحقوق أعمال غابرييل ماركيز- إلى الأستاذ محمد رشاد (رئيس اتحاد الناشرين العرب) تناشد الاتحاد باتخاذ موقف ضد كل الجهات التي نشرت أعمالا لوكيلها دون اتفاق، قبلها وفي حديث قصير مع إكرام أنطاكي لصالح مجلّة الكرمل، العدد الثالث صيف 1981 كان "ماركيز" يشتكي: "إنّكم تنشرون كتبي باللغة العربيّة، وأنا أبحثُ عنكم للمحاسبة". فيما اشتكت زوجة ماريو فارغاس يوسّا، دونيا باتريثيا من الموضوع نفسه

ان المترجم صالح علماني ترجم بمقاربات شفافة وبارعة في نقل الكثير من النصوص الادبية الخالدة عن اللغة الاسبانية بدقة و له حصة الاسد في ترجمة ادب امريكا اللاتينية عن الاسبانية ،ناهزت مئة عنوان ادبي ثمانية اعمال منها للروائي الذائع الصيت غابريل غارسيا ماركيز لدور نشر عديدة وهي محل مثار الدل والنزاع الدائر بين صالح علماني ودار المدى . ويقول علماني ويردد في كل محاضراته وندواته الاحتفائية ان المترجم شريك للكاتب في العمل ، حتى ان الهيئات القانونية تعتبر المترجم مؤلفا للترجمة اي انه على دراية تامة بما يقوم به من عمل شاق ويعرف على وجه الدقة ماهو شرعي وغير شرعي في الترجمة ولا نعتقد ان مترجم بشهرة وحرفية صالح علماني يغيب عن ذهنه اتفاقية "بيرن" لحماية المصنفات الادبية والفنية وحقوق المصنفات الاصلية والحماية التي يتمتعون بها المؤلفين .

ان هذه القضية تشير الى عدم التزام كل الاطراف في نشر وترجمة الاعمال الادبية ولو كان خلاف ذلك لاستطاع الجميع ابراز العقود القانونية الملزمة علما نحن لانلعب دور التحكيم قدر ما نسلط الضوء على ظاهرة

حقوق الملكية الفكرية التي ضيعت حقوق عشرات او مئات الكتاب في الوطن العربي في ظل صمت حتى اتحاد الناشرين والاتحادات المهنية التي ينتسب اليها اصحاب الحقوق المهدور .

- اعادة نظر

هذه القضية واخريات تشير الى فداحة مايجري من فوضى مريعة تطال الكتاب العربي ومن هنا يجب على كل كاتب ان يعرف حقوقه وفق القانون وعلى دور النشر ان تراعي حقوق المؤلفين والمترجمين . وعلى ما يبدو انها ازمة ثقافة حقوقية تجاهلتها النخب وغضت النظر عنها لاسباب غير مبررة او جهل معرفي لايعفي من القصور وعدم الاحترام .

ظاهرة اخرى او جريمة اخرى ترتكبها بعض دور النشر هو عدم وجود الرقم المعياري وبالتالي يسقط الكتاب من اعتباره مصنف ادبي وتضيع حقوق مؤلفه وكذلك ناشره ومن تجربة شخصية قمت باهداء مجموعة من كتب بعض الاصدقاء 30 كتاب الى المكتبة العامة في فنلندا "مدينة تامبرة " وبعد العرض على قبلت المكتبة عنوان واحد فقط رفع على رفوف ISBM المؤسسة الدولية لتقيس المصنفات الادبية الاعارة صادر عن دار الاداب " رواية خان الشّابندر" للروائي محمد حياوي الصدرة عن دار الادآب البيروتية اما بقيت الكتب فكانت غير معرفة برقم معياري او ملصوق عليها رقم معياري وهمي واتحفظ على ذكر دور النشر .

يعد الرقم المعياري كضمانة حقوقية { إن أهمية الرقم المعياري الدولي تنبع من كونه هوّية دولية لأي كتاب، وهو بمثابة بطاقة التعريف الخاصّة التي تدخله إلى أنظمة المكتبات الوطنية العالمية، كما تسهم في صون حقوق مؤلفه وناشره على حد سواء، ومن دون الرقم المعياري الدولي يصبح الكتاب مكشوفاً تماماً وعرضة للهدر والضياع ولا يمكن له المشاركة في معارض الكتاب الدولية ولا الترشح للجوائز العربية والعالمية.

ويتكون الرقم المعياري الدولي حالياً من 13 رقماً بعد التعديل الأخير على الاتفاقية الدولية الخاصّة به في العام 2007 وتمنحه المؤسسة الدولية للتقييس التي تأسست في العام 1969 في برلين ويعرف عالمياً بمختصر ISBN وهي الحروف الأولى من عبارة International Standard Serial Number
أما عربياً فيعرف بالمختصر "ردمك" او "باركود" وهي الحروف الأولى من عبارة الرقم المعياري الدولي للكتاب، وتقسم الأرقام الثلاثة عشر إلى أربع مجاميع تخصص قسم منها للأقليم ثم البلد ثم الناشر ثم رقم الطبعة من الكتاب، وهو نظام دولي معمول به في أغلب دول العالم ويسهّل عملية الفهرسة والتبويب والتصنيف في المكتبات العامة ومنافذ البيع ومعارض الكتاب الدولية، كما تتمتع الكتب التي تحمل ارقاماً معيارية بالحماية الدولية من القرصنة أو فقدان الحقوق وفق الاتفاقية الدولية لحماية الملكية الفكرية.}

هـذه مناسبة تستدعي الجميع باعادة النظر وترسيخ ثقافة حقوق الملكية للافراد والموسسات والمطالبة بتفعيل القوانيين والانضمام للاتفاقيات الدولية والخروج من فوضى النشر واعادة الاعتبار للكاتب العربي والثقافة العربية بعد ان خربت شر تخريب بسبب تغاضي المؤلفين او جهلهم وعدم امتلاكهم الثقافة والدراية بحقوق الملكية الفكرية عن حقوقهم وجشع الناشرين وتحايلهم من اية رادع .